



## ESP

لجنة العمالة والسياسة الاجتماعية

## للاطلاع

البند الرابع من جدول الأعمال

### تنفيذ برنامج العمالة العالمي: آخر المستجدات

١. تقدم هذه الوثيقة كالمعتاد آخر المستجدات بشأن تنفيذ برنامج العمالة العالمي بناء على طلب اللجنة وقت اعتماده في شهر آذار/ مارس عام ٢٠٠٣. وتتبع الوثيقة الشكل الذي يقوم على المجالات الأربعة ذات الأولوية التي تم تحديدها في وثيقة "الرؤية" المقدمة إلى اللجنة في شهر آذار/ مارس ٢٠٠٦. وهذا الشكل، بناء على ما لاحظته اللجنة في دورة تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، يسمح برصد التقدم على نحو أفضل وعلى أساس منظم فيما يتعلق بكل عنصر من هذه العناصر. والمجالات الأربعة هي التالية: "١" وضع العمالة في صميم صنع السياسات الاقتصادية والاجتماعية على المستوى العالمي والإقليمي والوطني؛ "٢" الاقتصاد غير المنظم؛ "٣" عمالة الشباب "٤" تلبية الاحتياجات الخاصة بأفريقيا. ويقدم الجدول ١ في الملحق عرضاً شاملاً للتقدم، أعده المكتب إنفاذاً للإرشاد العام الذي قدمته اللجنة، بناء على طلب صادر في دورتها ٢٩٧ في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦.

### أولاً - وضع العمالة في صميم صنع السياسات الاقتصادية والاجتماعية

#### (أ) على الصعيد العالمي

#### المؤشرات الرئيسية لسوق العمل

٢. تسلط المؤشرات الرئيسية لسوق العمل الصادرة عن منظمة العمل الدولية الضوء على الاتجاهات العالمية ذات الصلة بعالم العمل، مستخدمة التقديرات الإقليمية والعالمية والبيانات على المستوى القطري لمشاركة القوة العاملة والعمالة والاستخدام حسب القطاع والعمالة حسب الوضع والبطالة وبطالة الشباب وأوجه مرونة العمالة وفق العاملين.

٣. وصدرت الطبعة الخامسة من المؤشرات الرئيسية لسوق العمل في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧. وهي تقدم نتائج مثيرة للاهتمام حول الاتجاهات الأخيرة في سوق العمل، التي تخلف آثاراً هامة فيما يتعلق بتحليل السياسات وتحديد إطارها من أجل خلق عمالة لائقة وتشجيع نمو الإنتاجية وتخفيف وطأة الفقر. ويوضح التحليل الذي

<sup>1</sup> انظر: GB.295/ESP/1/1.

<sup>2</sup> انظر: GB.297/14(Rev.)، الفقرة ٢٤.

تتضمنه أن مستويات الإنتاجية قد ارتفعت خلال العقد الماضي بالنسبة لكافة الأقاليم تقريباً ولوحظ أسرع ارتفاع لها في شرق آسيا حيث سجلت تقريباً مضاعفة إنتاج العامل الواحد. كما سجلت بلدان أوروبا الوسطى وجنوب شرق أوروبا (غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي) ارتفاعاً كبيراً طوال هذه الفترة وفي بلدان رابطة الدول المستقلة وجنوب آسيا، حيث ارتفعت مستويات الإنتاجية بحوالي ٥٠ في المائة. وفي هذه الأثناء، استمرت الولايات المتحدة في تسجيل أعلى مستويات الإنتاجية في عام ٢٠٠٦، مقيسة باعتبارها القيمة المضافة للفرد المستخدم في السنة الواحدة بما يساوي ٦٣ ٨٨٥ دولاراً أمريكياً؛ وتليها إيرلندا (٥٥ ٩٨٦ دولاراً أمريكياً) ولكسمبرغ (٥٥ ٦٤١ دولاراً أمريكياً) بمسافة كبيرة. إلا أنه بقياس هذا الارتفاع كقيمة مضافة لساعة العمل الفعلية، فإن النرويج قد سجلت أعلى مستوى من إنتاجية العمل (٣٧ ٩٩ دولاراً أمريكياً)، تليها الولايات المتحدة (٣٥ ٦٣ دولاراً أمريكياً) وفرنسا (٣٥ ٠٨ دولاراً أمريكياً).

٤. إن إمكانيات ما يبلغ ١,٥ مليار شخص في العالم - أو ثلث السكان في سن العمل - "مستخدمة بشكل غير كاف على وجه الاحتمال"، استناداً إلى المؤشرات الرئيسية لسوق العمل. ويتألف التقدير الجديد للاستخدام الجزئي للقوة العاملة من عدد الأشخاص العاطلين عن العمل والبالغين ١٩٥,٧ مليون شخص في العالم والفقراء العاملين ويبلغ عددهم قرابة ١,٣ مليار عامل يعيشون وعائلاتهم على أقل من دولارين أمريكيين في اليوم لكل فرد من أفراد الأسرة. وفي حين أن العاطلين عن العمل يرغبون في العمل لكنهم لا يجدون فرصة للعمل، فإن الفقراء العاملين يعملون ولا يكسبون ما يكفي للخروج من الفقر.

٥. وشهد إقليم آسيا انخفاضاً كبيراً في عدد النساء والرجال العاملين الذين يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم؛ وانخفض عدد الفقراء العاملين في آسيا بما يساوي ١٤٨ مليون شخص بين عامي ١٩٩٦ و ٢٠٠٦، مما يمثل هبوطاً بنسبة ٥٠ في المائة تقريباً. وفي مقابل ذلك، أسفر ضعف الأداء الاقتصادي في أفريقيا جنوب الصحراء عن ارتفاع يبلغ ٢٤ مليون شخص في عدد الفقراء العاملين.

٦. ويقدر التقرير كذلك أن نصف مجموع النساء والرجال المستخدمين يعتبر عرضة للفقر. ويعمل معظم هؤلاء في قطاع الاقتصاد غير المنظم ويتعرض أكثر من غيره لخطر انعدام الحماية دون الحصول على ضمان اجتماعي ودون التمتع بحق إبداء الرأي في العمل. ويوجد ما يزيد على ٧٠ في المائة من العمال في أفريقيا جنوب الصحراء وفي جنوب آسيا في هذه الحالة من ضعف العمالة. ويبين التقرير أيضاً أن حوالي ثلث السكان في سن العمل لا يشاركون في سوق العمل. وهذا التعطل أكبر بكثير بالنسبة للمرأة منه للرجل، حيث أن رجلاً واحداً من بين كل عشرة رجال في سن العمل غير نشط مقابل خمس نساء من بين كل عشر نساء. ويبين ذلك أن طاقات كبيرة لدى القوة العاملة النسائية لا تزال غير مستغلة.

٧. وتتيح المؤشرات الرئيسية لسوق العمل، من خلال مؤشرات العشريين مصدراً غنياً بالبيانات لتحليل العلاقة بين المتغيرات الأساسية المتعلقة بالاقتصاد وسوق العمل وبالتالي في تحديد العوامل التي من شأنها أن تلعب دوراً هاماً في تحقيق الهدف العالمي المتمثل في توفير عمالة لائقة كاملة ومنتجة<sup>٣</sup>.

### أدوات من أجل تعميم العمالة والعمل اللائق

٨. استحدثت منظمة العمل الدولية، بتعاون وثيق مع منظومة الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية، وثيقة "أدوات من أجل تعميم العمالة والعمل اللائق"، بهدف إعطاء شكل فعلي للتأييد القوي الذي حظي به برنامج العمل اللائق في الإعلان الوزاري لعام ٢٠٠٦ الصادر عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة. واعتمد مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق وثيقة الأدوات التي ترمي إلى مساعدة المنظمات عبر النظام متعدد الأطراف على تقييم النتائج التي تفرزها سياساتها وبرامجها وأنشطتها الخاصة في مجالي العمالة والعمل اللائق، في نيسان/ أبريل ٢٠٠٧.

٩. ويتناول جزء كبير من الأدوات مجالات متصلة بخلق العمالة وتنمية المنشآت ويستند إلى قائمة مرجعية لتنفيذ برنامج العمالة العالمي. كما يقوم على استعراض الأدوات التي تم إعدادها كجزء من تنفيذ برنامج العمالة

<sup>3</sup> تلقت المؤشرات الرئيسية لسوق العمل، أثناء الأسبوع الأول الذي تلى إصدار طبعها الخامسة، نحو ٢٤٠ إسهماً - بالنظر إلى الصحافة ووكالات الأنباء ومواقع الإنترنت للأخبار عبر العالم (وتلقت اتجاهات العمالة العالمية لعام ٢٠٠٧، بالمقارنة، حوالي ١٢٠ إسهماً). والصيغة الإلكترونية والبرنامج الحاسوبي والمخطوطات متاحة على الإنترنت وقد حملها نحو ١ ٨٠٠ مستخدم خلال الأيام العشرة الأولى.

العالمي ويبين كيف أسفر الدعم القوي لبرنامج العمل اللائق عن طلب على النهج والأدوات التي استحدثها البرنامج.

١٠. وقدمت منظمة العمل الدولية وثيقة الأدوات أثناء حلقة النقاش في الجزء المتعلق بالتنسيق التابع للجنة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في شهر تموز/ يوليه ٢٠٠٧، حيث تم الاعتراف بها باعتبارها أداة عملية وقيمة لإدراج أهداف العمالة والعمل اللائق في النظام متعدد الأطراف من قبل البلدان المشاركة في حلقة النقاش. وقد تجلى ذلك في القرار الذي اعتمده الجزء المتعلق بالتنسيق والقائل بأنه " يقر بأن ضمان عمالة كاملة ومنتجة وعمل لائق للجميع يعد واحدا من العناصر الأساسية لاستراتيجيات التخفيف من وطأة الفقر التي تسهل تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية" و" يشجع كافة وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة على التعاون في استخدام وثيقة الأدوات من أجل تعميم العمالة والعمل اللائق وتكييفها وتقييم تطبيقها، كما استحدثتها منظمة العمل الدولية"<sup>٤</sup>.

## (ب) على الصعيد الإقليمي

١١. اعتمد الاجتماع الإقليمي الإفريقي المنعقد في أديس أبابا في نيسان/ أبريل ٢٠٠٧ برنامجاً فعلياً لتعزيز برنامج العمل اللائق في أفريقيا للفترة ٢٠٠٧ - ٢٠١٥، بما في ذلك من خلال برامج قطرية متكاملة للعمل اللائق. ويستلهم هذا البرنامج الدروس المستفادة من تنفيذ خطة العمل التي تتضمن ١١ نقطة والتي اعتمدها مؤتمر القمة الاستثنائي لرؤساء الدول والحكومات الإفريقية، المنعقد في واغادوغو، في شهر أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٤ والتي تم بشكل منتظم رفع تقارير عن التقدم المحرز فيها إلى اللجنة، كما هو الحال بالنسبة لكثير من الإجراءات ذات الصلة بالعناصر الأساسية لبرنامج العمالة العالمي. ومن بين الأهداف الرئيسية التي تم تحديدها في استنتاجات الاجتماع الإقليمي الإفريقي ما يلي:

- إدماج العمل اللائق في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية والإقليمية والدولية.
- الاستثمار في المنشآت وفرص العمل اللائق في إفريقيا.
- النهوض بالعمل اللائق لشباب أفريقيا.
- سد الثغرات في مجال المهارات.
- إتاحة الإدماج الاجتماعي من خلال خلق فرص العمل من أجل منع النزاعات وإعادة التعمير.

١٢. ودعا الاجتماع الإقليمي الإفريقي المكتب أيضاً، بالتعاون مع لجنة الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة وبنك التنمية الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والهيئات الثلاثية المكونة لمنظمة العمل الدولية، إلى تفعيل قرار المؤتمر الإفريقي التاسع والثلاثين لوزراء المال والتخطيط والتنمية الاقتصادية (واغادوغو، ٢٠٠٦) بإنشاء منتدى إقليمي للعمالة. وسيوفر هذا المنتدى ملتقى لكافة شبكات نقابات العمال وأصحاب العمل والمنظمات والباحثين والحكومات لمشاطرة وتطوير حلول قائمة على أفضل الممارسات للتصدي للتحديات التي تواجه أفريقيا. وعقد في تونس العاصمة اجتماع متابعة بين بنك التنمية الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومنظمة العمل الدولية في أيلول/ سبتمبر، تم الاتفاق خلاله على المضي قدماً في صياغة خطة عمل وتحديد المجالات الموضوعية والاستراتيجيات ذات الأولوية لتوجيه عمل ووظائف المنتدى الذي تم تغيير تسميته، تقادياً للباس، فيات الشبكة الإقليمية الإفريقية للعمالة.

١٣. وفي آسيا، تناول المنتدى الآسيوي للعمالة: النمو والعمالة والعمل اللائق، الذي اختتم مؤخراً والذي انعقد في بيجينغ في آب/ أغسطس ٢٠٠٧، تحديات التنفيذ واسعة النطاق التي يثيرها اعتماد عقد العمل اللائق من أجل آسيا (٢٠٠٦-٢٠١٥)، خلال الاجتماع الإقليمي الآسيوي العام الماضي. وتم التركيز خاصة على التوجهات في مجال سياسات إيجاد فرص العمل وتخفيف وطأة الفقر والسياسات والبرامج لضمان الإنتاجية والقدرة

<sup>4</sup> انظر القرار الصادر عن الجزء المتعلق بالتنسيق التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة لعام ٢٠٠٧، على موقع المجلس.

التنافسية على أساس العمل اللائق وحسن إدارة سوق العمل والسياسات الرامية إلى الحد من النشاط غير المنظم. ودعا المنتدى إلى تقديم مساعدة للهيئات المكونة في مجال تنفيذ برنامج العمالة العالمي باعتباره إطاراً تشغيلياً ومتكاملاً لدعم العمالة في البرامج القطرية للعمل اللائق، ووسيلة لتحقيق "نتائج ملموسة واتخاذ تدابير عملية" عند تنفيذ العقد الآسيوي للعمل اللائق. وفي هذا الصدد، تمت الدعوة إلى إنشاء شبكة معارف آسيوية للعمل اللائق. ويعمل المكتب الإقليمي في الوقت الحاضر بالتعاون مع المقر، على وضع خطة عمل مفصلة لتصميم الشبكة وإنشائها.

١٤. ونفذ المكتب الإقليمي لمنظمة العمل الدولية في أمريكا اللاتينية والكاريبي، بالاشتراك مع مركز التدريب الدولي التابع لمنظمة العمل الدولية في تورينو، المكون المتعلق بالعمالة في برنامج من سنتين بشأن التماسك الاجتماعي، تدعمه المفوضية الأوروبية (EuropeAid). ومن الأهداف الأساسية للبرنامج تسهيل تقاسم الخبرات والمعارف المتعلقة بسياسات العمالة بوصفها وسيلة لتعزيز القدرات المؤسسية للدولة والشركاء الاجتماعيين في البلدان المشاركة. وركزت الأنشطة على قياس مؤشرات سوق العمل وتحليلها وصياغة سياسات العمالة ورصد أثرها وتقييمه. وقد استفاد من البرنامج عدد من البلدان.

١٥. وتواصل منظمة العمل الدولية تعاونها الوثيق مع الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بقضايا العمالة وسوق العمل. وشاركت المنظمة بنشاط في مؤتمر الرئاسة البرتغالية بشأن "الأمن المرن: التحديات الرئيسية"، المنعقد في لشبونة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ باعتبارها عضواً في الفريق إلى جانب وزارات من بلدان الاتحاد الأوروبي.

١٦. وفي أوروبا الوسطى والشرقية، تواصل منظمة العمل الدولية عملها بشكل وثيق مع البلدان المعنية بعملية بوخارست: الاستعراضات القطرية لسياسة العمالة التي استخدمت على نطاق واسع إطار برنامج العمالة العالمي وعناصره الأساسية. وشاركت المنظمة، كجزء من هذا الدعم، في الحلقة الدراسية الثلاثية الوطنية المعقودة في نيسان/أبريل ٢٠٠٧ حول "التقرير القطري عن سياسة العمالة في جمهورية مقدونية اليوغوسلافية السابقة". وكانت بعض القضايا المعالجة ما يلي: "١" نقل الموارد من برامج سوق العمل غير النشطة إلى برامج سوق العمل النشطة؛ "٢" تحسين تصميم سياسات سوق العمل النشطة وتحديد أهدافها بالتركيز على الاستراتيجيات الوقائية والموجهة إلى قابلية الاستخدام؛ "٣" تشجيع روابط أوثق بين الأنظمة التعليمية والتدريبية وعالم العمل مع إشراك الشركاء الاجتماعيين بشكل وثيق في العملية؛ "٤" ضمان نظام تعليمي وتدريب يراعي قضايا الجنسين؛ "٥" الحد من الاقتصاد غير المنظم عن طريق اعتماد سياسة ضريبية ملائمة وإدخال تغييرات تشريعية مناسبة؛ "٦" ترويج المزيد من أشكال العمالة غير النمطية والمرنة في الاقتصاد غير المنظم.

١٧. ومن أجل تعزيز عمل المكتب وضمان أوجه التآزر والتنسيق والتعاون الوثيقين بين المقر والمتخصصين الميدانيين لعمل المنظمة في أمريكا اللاتينية والكاريبي، نظمت حلقة عمل في ليما في أيار/مايو ٢٠٠٧ شارك فيها كل من المدير التنفيذي لقطاع العمالة والمدير الإقليمي. وكانت حلقة العمل ترمي إلى تحقيق هدفين أساسيين هما: "١" تعزيز قدرات المكتب على تحقيق الأهداف المحددة في برنامج العمل اللائق لنصف الكرة للأمريكتين؛ "٢" تحديد أفضل الممارسات في الأمريكتين والتعلم منها من أجل تعزيز عمل المنظمة على المستوى العالمي.

١٨. واتفقت حلقة العمل على إجراءات مشتركة في عدد من المجالات، متمشية مع أهداف وثيقة "الرؤية" المتمثلة في تحسين فعالية المكتب وأثره، لا سيما على المستوى الوطني من خلال تنسيق وتعاون أوثق بين قطاع العمالة والهيكل الميداني الذي يضطلع بالمسؤولية الأولية عن إتاحة الخدمات المباشرة للدول الأعضاء والهيئات المكونة ضمن إطار البرامج القطرية للعمل اللائق.

## (ج) على المستوى الوطني

١٩. يتم تحقيق أكبر النتائج فعالية في مجال تنفيذ برنامج العمالة العالمي دعماً للبرامج القطرية للعمل اللائق على المستوى الوطني. وتقدم هذه المستجدات الأخيرة عن التنفيذ تقريراً عن آخر المبادرات في جمهورية تنزانيا المتحدة والأردن (الإطار ١) ومنغوليا وكذلك العمل على وضع سياسات وطنية في مجال المهارات في عدد من البلدان والاستعراض الأخير للدعم التقني الذي تقدمه منظمة العمل الدولية فيما يتعلق بالعمالة وبالتحديد تنمية المنشآت في الصين (الإطار ٢). وقد أبدت كل من جمهورية تنزانيا المتحدة والأردن الأولوية التي أعطتها الحكومات على أعلى المستويات لتفعيل خطط العمالة والتزامها بذلك، حيث تقدم منظمة العمل الدولية دعماً تقنياً كجزء من عملية أمم متحدة واحدة في البلد الأول ولتعزيز الدور التنسيقي لوزارة العمل في البلد

الثاني. وتبين منغوليا كيف يمكن لعملية تخطيط العمالة الوطنية أن تؤدي إلى تحديد الأولويات في الأهداف الرئيسية - في هذه الحالة، بطالة الشباب ورفع مستوى الاقتصاد غير المنظم. ويبين الطلب المتزايد على الدعم التقني للمنظمة لوضع إطار لسياسات تنمية المهارات، الأهمية التي تعلقها البلدان على زيادة قدرتها التنافسية والإنتاجية في مواجهة العولمة، وفي الصين لتنمية روح المبادرة وتنمية المنشآت، إذ يتوجه الاقتصاد نحو تشجيع نمو المنشآت الصغيرة والمتوسطة في القطاع الخاص.

### جمهورية تنزانيا المتحدة

٢٠. في جمهورية تنزانيا المتحدة، تعمل منظمة العمل الدولية بشكل وثيق مع صانعي السياسات في أعلى المستويات ومع الشركاء الاجتماعيين من أجل تفعيل سياسة العمالة الوطنية (٢٠٠٥) بمقتضى البرنامج الوطني لخلق العمالة وبرنامج أمم متحدة واحدة. ويطبق إطار برنامج العمالة العالمي على نطاق واسع في سياق هذه العملية.

٢١. ويعد التخفيف من وطأة الفقر أهم التحديات الإنمائية في جدول أعمال السياسة العامة في جمهورية تنزانيا المتحدة ويعترف بخلق العمالة المنتجة والعمل اللائق كأداة هامة لتخفيف فقر الدخل وتحسين النمو الاقتصادي في الوقت ذاته. ويتمثل هدف سياسة العمالة الوطنية في حمل المجتمع التنزاني على الأخذ بالعمالة اللائقة المجزية والقادرة على توليد دخل ملائم للحفاظ عليها والتخفيف من وطأة الفقر.

٢٢. ويتمحور البرنامج الوطني لخلق العمالة حول أربعة عناصر أساسية هي: تنمية القطاع الخاص وتنمية المهارات والأشغال كثيفة العمالة وتعزيز قدرة وزارة العمل على دعم سوق العمل ورصدها. وتمت صياغة سياسة العمالة لمنطقة زانزيبار وإعداد صيغتها النهائية تحت عنوان "وظائف من أجل زانزيبار".

٢٣. ولعبت منظمة العمل الدولية دوراً مركزياً في زيادة الوعي بأهمية العمل اللائق لمكافحة الفقر، مما أدى إلى إدراج قضايا مهمة متصلة بالعمل والعمالة في استراتيجيات تنزانيا للتخفيف من وطأة الفقر، كما قدمت مساعدة تقنية معينة في مجال إعداد مشروع سياسة العمالة الوطنية. وليس برنامج تنزانيا للعمل اللائق وثيقة قائمة بذاتها تدعمها "فقط" الهيئات المكونة لمنظمة العمل الدولية ولكنه أيضاً جزء متكامل من عملية تنمية البلد، إذ يساهم مباشرة في البرنامج الوطني لخلق العمالة، الذي يرتبط بدوره مباشرة باستراتيجية التخفيف من وطأة الفقر. ويشكل ذلك ضماناً للملكية الوطنية التي تعد شرطاً مسبقاً لتعبئة الموارد المحلية وأساساً ممتازاً لتكوين مزيد من الشراكات وأوجه التآزر.

٢٤. وبناء على طلب من رئيس جمهورية تنزانيا المتحدة ومن المنسق المقيم للأمم المتحدة، نفذت بعثة استشارية رفيعة المستوى للعمالة، مشتركة بين منظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في أيار/ مايو ٢٠٠٧ من أجل تحقيق ما يلي: "١" استعراض إطار السياسة بشأن النمو والعمالة والتخفيف من وطأة الفقر "٢" تقديم توصيات بشأن سياسة العمالة الوطنية والبرنامج الوطني لخلق العمالة في سياق استراتيجية التخفيف من وطأة الفقر وهدف الرئيس بخلق مليون وظيفة منتجة بحلول عام ٢٠١٠؛ "٣" تقديم توصيات لتحقيق الاستفادة المثلى من عمل وكالات الأمم المتحدة، باعتبارها منظمة "أمم متحدة واحدة" لدعم خطط النمو والعمالة اللائقة والتخفيف من وطأة الفقر.

٢٥. وشددت مشورة البعثة المشتركة بين منظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على ما يلي:

- الأهمية الحاسمة للعمالة بوصفها الحلقة المفقودة من العلاقة بين النمو والفقر والحاجة إلى إدراج هذا العنصر بشكل صريح في استراتيجية التخفيف من وطأة الفقر؛
- الحاجة إلى إدماج استراتيجيات النمو مع الاستراتيجيات الخاصة بكل قطاع لخلق العمالة من أجل التخفيف من وطأة الفقر بغية تعزيز نمو غني بالعمالة. وينبغي التركيز بشكل خاص على استهداف بطالة الشباب المرتفعة في الاقتصاد؛
- يجب الاعتراف بالبرنامج الوطني لخلق العمالة بوصفه برنامجاً مشتركاً بين القطاعات وفيما بين الإدارات الحكومية، لا بد من أن تشرف على تنفيذه هيئة ذات سلطة أعلى من مستوى الوزارات المعنية مباشرة، مثل مجلس وطني للعمالة؛

- من الجوهرى أن تقدم الأمم المتحدة دعماً واسع النطاق ومتعدد الأبعاد لتنفيذ البرنامج. وفي هذا الصدد، أوصت البعثة بأن يكون مشروع برنامج الأمم المتحدة المشترك بشأن "تكوين الثروات والعمالة والتمكين الاقتصادي" متمشياً بشكل وثيق مع العناصر الأساسية للبرنامج الوطني لخلق العمالة من أجل تنمية القطاع الخاص وتنمية المهارات والأشغال كثيفة العمالة، متضمناً مسائل متقاطعة من بطالة الشباب والمرأة في سياق لامركزي.

## الإطار ١

### تنفيذ برنامج العمالة العالمي في الأردن: سياسة العمالة الوطنية

التزمت الحكومة الأردنية التزاماً تاماً بمواجهة تحدي العمالة، وصاغت طيلة السنوات عدداً من الاستراتيجيات والمبادرات الإنمائية الوطنية الرامية إلى التخفيف من وطأة الفقر والبطالة. ومع ذلك، لا تزال هناك فجوتان رئيسيتان هما: أولاً، بما أن العمالة لم تكن تعتبر عنصراً مركزياً في السياسات الاقتصادية والاجتماعية، فقد ظلت نتيجة فرعية للخطط والاستراتيجيات الإنمائية القائمة. ثانياً، لم توفر معظم هذه الخطط والاستراتيجيات أدوات كافية ولا استجابات فعالة للتحديات الموجودة والناشئة في مجال العمالة. وكانت نتيجة ذلك أن البلد، رغم التزامه السياسي، عانى من الافتقار إلى نهج شامل ومتسق لقضايا العمالة.

وبناء على طلب من الحكومة، وضعت منظمة العمل الدولية برنامجاً قطرياً للعمالة يستلهم بشكل كبير إطار برنامج العمالة العالمي ويستجيب للأولويات الحالية من خلال التصدي للتحديات المتمثلة في زيادة فرص العمل وتحسين نوعية الوظائف ورفع مستويات إنتاجية العمل مع الحفاظ على معدلات النمو الاقتصادي. وأبرز رئيس الوزراء والمدير العام لمكتب العمل الدولي هذه السمات الخاصة بالبرنامج القطري الأردني للعمل اللائق أثناء الاجتماع الإقليمي الآسيوي المنعقد في بوسان في ٢٠٠٦.

وبدأ وضع سياسة العمالة، التي تشكل دعامة أساسية من دعومات البرنامج القطري للعمل اللائق، بتشجيع قيام حوار استراتيجي وإتاحة نقاش شفاف. وتم ذلك من خلال مشاورات وطنية رفيعة المستوى خلال شهر تموز/يوليه ٢٠٠٧، ترأسها رئيس الوزراء وشارك فيها الوزراء الرئيسيون (وزراء المالية والعمل والتجارة والصناعة والداخلية والإصلاح المؤسسي والعدل) والشركاء الاجتماعيين. وتمخضت هذه المشاورات عن الحاجة إلى تحسين الاتساق والتنسيق، وعهد رئيس الوزراء إلى وزارة العمل ولاية وضع أول سياسة أردنية للعمالة.

والهدف الذي ترمي إليه سياسة العمالة، التي تقوم وزارة العمل بصياغتها حالياً بالتشاور مع لجنة وطنية ثلاثية وبدعم تقني من منظمة العمل الدولية، هو تعزيز نهج العمالة باعتبارها عنصراً رئيسياً من عناصر التنمية الاجتماعية الاقتصادية والنمو الاقتصادي والحد من الفقر. وينتظر من السياسة التي تستلهم إطار برنامج العمالة العالمي وعناصره الأساسية، تحقيق ما يلي:

- الحفاظ على التزام ثابت لتحقيق مستويات عالية من معدلات العمالة.
- التوصل إلى توافق في الآراء بين الحكومة والشركاء الاجتماعيين وبقية الأطراف الفاعلة بشأن كيفية إعادة رسم معالم السياسات والأنشطة الوطنية للعمالة وسوق العمل وتبسيطها.
- ضمان الاتساق مع بقية العمليات. ويشمل ذلك سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات القطاعية والحماية الاجتماعية.
- ضمان قوة عاملة وأسواق عمل قابلة للتكيف وقادرة على التجاوب مع التغيير.
- تحسين القدرة على مواجهة تحديات العمالة على الأمدين المتوسط والبعيد. وإتاحة المجال لقيام نقاش مبنين بشأن العمالة على المستوى الوطني وتكوين القدرة على رصد وتقييم التقدم المحرز في نتائج العمالة، باعتبارها مقياساً للفعالية الحكومية.

## منغوليا

- ٢٦. اعتمدت منغوليا أولاً قانوناً لتعزيز العمالة في عام ٢٠٠١ وبرنامجاً وطنياً لتعزيز العمالة في عام ٢٠٠٢. وتشكل آخر التعديلات المدخلة على التشريع والبرنامج استجابة للظروف المتغيرة من أجل استخدام صندوق تعزيز العمالة استخداماً أكثر فعالية وبلوغ مجموعة أكبر من العمال المنغوليين. ويتم تنظيم منتدى وطني للعمالة، بدعم تقني من منظمة العمل الدولية، في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، سيركز على مكونين من مكونات استراتيجية العمالة - الاقتصاد غير المنظم وعمالة الشباب. وتم إحراز تقدم كبير في فهم التحديات والخيارات وإبرازها. وسيطلب من المشاركين في المنتدى استعراض السياسة الحكومية لمنغوليا فيما يتعلق بالاقتصاد غير المنظم ومناقشة مشروع خطة العمل الوطنية لعمالة الشباب.

٢٧. وقدم مؤتمر العمالة الوطني، الذي نظم عام ٢٠٠١، إطار برنامج العمالة العالمي وعناصره الأساسية إلى عدد كبير من صانعي السياسات من الوزارات المعنية مباشرة والشركاء الاجتماعيين والمسؤولين المحليين. وتبع ذلك مؤتمر وطني بشأن الاقتصاد غير المنظم في عام ٢٠٠٢ لإعداد صيغة استراتيجية ملائمة للاقتصاد غير المنظم في منغوليا. واعتمد البرلمان السياسة الوطنية للاقتصاد غير المنظم في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦. وتضع هذه السياسة الخطوط العريضة لخطة عمل وطنية تقوم على مفهوم العمل اللائق لمنظمة العمل الدولية. وتهدف هذه السياسة إلى "إضفاء الصيغة المنظمة" على العمالة غير المنظمة عن طريق توفير خدمات حكومية وتكوين ضمانات قانونية واقتصادية وفي مجال العمل والحماية الاجتماعية لحماية الأشخاص في العمالة غير المنظمة من المخاطر، وضمان النمو الاقتصادي. وسيتم تنفيذ هذه السياسة في ثلاث مراحل، الأولى منها خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٧ والثانية خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١١ والثالثة في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٥. وتشمل استراتيجية التنفيذ روابط مع سياسة الاقتصاد الكلي وإدخال تحسينات على البيئة القانونية والتنسيق مع سياسات تعزيز العمالة وإدخال تحسينات على الحماية الاجتماعية والتعاون من خلال الحوار الاجتماعي ومشاركة الجمهور.

٢٨. وفي عام ٢٠٠٥، في سياق مشروع لمنظمة العمل الدولية، أنشئت لجنة وطنية معنية بعمالة الشباب. وخلال عام ٢٠٠٦، أجرى المكتب الإحصائي الوطني لمنغوليا، بمساعدة مالية وتقنية من منظمة العمل الدولية، "دراسة استقصائية عن الانتقال من المدرسة إلى العمل". واستخدم نتائج هذه الدراسة في تقرير وطني يركز على السياق الإنمائي، أعده المكتب الإحصائي الوطني، وتقرير دولي أعدته منظمة العمل الدولية وردت فيه مقارنات عالمية استخدم فيها التحليل الاقتصادي القياسي. كما استخدمت المعلومات والتحليل في إعداد مشروع خطة عمل وطنية بشأن عمالة الشباب ستناقش خلال منتدى العمالة الوطني القادم. ويتمثل هدفها الجامع في خفض معدل بطالة الشباب بنسبة الثلث بحلول عام ٢٠١٥. وتم تحديد أربعة أهداف لهذا الغرض، هي: تحسين المهارات وتطويرها وإيجاد فرص عمل جديدة لاستيعاب الداخلين الجدد وتيسير عملية إنشاء المشروعات وضمان تكافؤ الفرص.

#### السياسات الوطنية لتنمية المهارات

٢٩. نصحت اللجنة أيضا عند مناقشة العنصر الأساسي ٦ في دورتها المنعقدة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ بتجديد جهود منظمة العمل الدولية من أجل دعم السياسات الوطنية لتنمية المهارات وزيادة إدراج تنمية المهارات في الاستراتيجيات الوطنية للعمالة. ويأخذ تقديم هذا النوع من الدعم أشكالاً متنوعة. ففي باكستان، مثلا، تركز المساعدة التقنية على إتاحة مشاركة واسعة النطاق لأصحاب المصالح في مناقشة استراتيجيات التنفيذ وتمكينهم من التعلم من خبرة البلدان الأخرى، وعلى وجه الخصوص في آسيا، بشأن تحديات التنفيذ والتمويل والتقييم وكيفية التغلب عليها. وفي بنغلاديش، يرتدي الدعم شكل مشروع جوهري ممتد على خمس سنوات للتعاون التقني، بشراكة مع الاتحاد الأوروبي لضمان اتساق تنمية المهارات مع أولويات تنمية القطاعات باعتبار ذلك جزءا من النهوض بالقطاع الخاص، وكذلك لرفع مستوى توافر تدريب المهارات في الاقتصاد الريفي والاقتصاد غير المنظم كجزء من استراتيجيات التخفيف من وطأة الفقر. وفي أمريكا اللاتينية، يشمل التعاون الوثيق مع مركز البحوث والتوثيق للبلدان الأمريكية بشأن التدريب المهني، التابع لمنظمة العمل الدولية، تكوين بحث مقارنة حول خبرة السياسة العامة ومؤسسات التدريب الوطنية في استخدام تنمية المهارات لتعزيز الاستراتيجيات الوطنية في مجال القدرة التنافسية والإنتاجية. وفي كمبوديا، ركز الجهد على مرحلة تصميم السياسة والبرنامج، استجابة لطلب الدعم من أجل وضع سياسة متسقة لتنمية المهارات وخلق فرص العمل - استناداً بشكل صريح إلى عرض برنامج العمالة العالمي ومناقشته على مستوى ثلاثي، بوصفه إطارا لوضع سياسة وطنية. وفي أفريقيا، يتم تقديم الدعم التقني فيما يتعلق بسياسات تنمية المهارات الوطنية والأطر القانونية في غانا وبوروندي ومدغشقر والكاميرون والنيجر، وكجزء من سياسات النهوض بالقطاعات في المغرب ومصر، وعبر المساعدة التقنية لتحسين مؤسسات التدريب المهني وأنظمتها في ليبيريا ومصر ومن خلال تقديم المشورة في مجال السياسة العامة للمبادرات الإقليمية في منطقة غرب أفريقيا الناطقة باللغة الفرنسية لتحسين استخدام وأثر الأموال المخصصة للتدريب في تلبية احتياجات أصحاب العمل وتحسين قابلية العمال للاستخدام عن طريق تحسين ملاءمة الطلب على المهارات مع عرضها.

<sup>5</sup> حكومة منغوليا: سياسة حكومة منغوليا بشأن العمالة غير المنظمة، وافق عليها البرلمان في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، ترجمة غير رسمية.

## الإطار ٢

## الصين: استعراض مكون العمالة في برنامج منظمة العمل الدولية في الصين

عقد في آب/ أغسطس ٢٠٠٧ اجتماع اللجنة المشتركة الذي يعقد مرتين في السنة لاستعراض مذكرة التفاهم بين الصين ومنظمة العمل الدولية، بمشاركة وزارة العمل والضمان الاجتماعي والمدير العام لمكتب العمل الدولي والمديرين التنفيذيين للقطاعات ١ و٢. ووفر استعراض مكون العمالة في برنامج المنظمة في الصين رد فعل إيجابياً على عمل المكتب وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بالدعم المقدم لصياغة قانون تعزيز العمالة، الذي اعتمد في نهاية شهر آب/ أغسطس والذي يتجلى فيه العديد من العناصر الأساسية لبرنامج العمالة العالمي. وتم الإقرار كذلك بدعم المكتب لعمل وزارة العمل والضمان الاجتماعي بشأن تقييم أثر سياسة سوق العمل النشطة وتنمية المنشآت وترقية المهارات وخدمات التمويل بالغ الصغر والاستخدام. وخلال اجتماع متابعة عقد بين وزارة العمل والضمان الاجتماعي والمدير التنفيذي لقطاع العمالة، تم تحديد أولويات مفصلة لدعم منظمة العمل الدولية لعمل الوزارة، وعلى وجه الخصوص تنفيذ البرنامج القطري للعمل اللائق.

وفيما يتعلق بالعمل الذي تم إنجازه دعماً لتنمية المنشآت في الصين، يجدر بالذكر أن برنامج "كيف تبدأ وتحسن مشروعك" للصين الممتد على ثلاث سنوات قد أنجز منذ وقت وجيز. وكان البرنامج مكللاً بنجاح كبير حيث تم إيجاد ما يقدر بحوالي ١,٢ مليون فرصة جديدة للعمل في جميع الأماكن التي اعتمدت فيها المنهجية لحد الآن. وتم تدريب حوالي ٦٠٠٠ مدرب مما يجعل البرنامج أوسع نطاقاً من بقية الأنشطة العالمية لبرامج "كيف تبدأ وتحسن مشروعك" بأكملها. وأعلنت إدارة التنمية الدولية التابعة للمملكة المتحدة، وهي الجهة المانحة الرئيسية إلى جانب اليابان، خلال اجتماع عقد بمناسبة استكمال المشروع في شهر آب/ أغسطس ٢٠٠٧، أن المشروع يعد واحداً من أنجح مشروعاتها على المستوى العالمي.

## ثانياً - الاقتصاد غير المنظم

٣٠. في شهر آذار/ مارس ٢٠٠٧، استعرضت اللجنة التقدم الذي تم إحرازه في تفعيل إطار مؤتمر العمل الدولي بشأن العمل اللائق والاقتصاد غير المنظم، الذي اعتمد في المؤتمر في ٢٠٠٢. وسلط العرض المشترك بين قطاعات العمالة والحماية الاجتماعية الضوء على حالة المعارف والنقاش حول السياسة العامة والدروس المستفادة في مجالات سياسة مشتركة بين كافة الأهداف الاستراتيجية للعمل اللائق. ونظرت اللجنة في القضايا التي أثرت في الوثيقة ودعمت النهج الشامل والمتكامل المقترح وقدمت إرشادات للعمل في هذا المجال مستقبلاً.

٣١. ويجري حالياً إحراز تقدم في تنفيذ خطة العمل الجارية للمبادرة المركزية الدولية بشأن الاقتصاد غير المنظم (المرفقة بتقرير اللجنة لشهر آذار/ مارس ٢٠٠٧). وبشكل أكثر تحديداً ما يلي:

- تجري الاستعدادات والمشاورات للندوة الإقليمية بشأن الاقتصاد غير المنظم: التمكين من الانتقال إلى الاقتصاد المنظم، التي ستعقد في الفترة ٢٧-٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٧. والهدف الإجمالي للندوة هو تقاسم المعارف والخبرة في مجال الممارسات الجيدة ومختلف النهج المستحدثة للتمكين من الانتقال إلى الاقتصاد المنظم. وستكون الندوة بمثابة ملتقى لاستعراض تقني ثلاثي للسياسات والبرامج والممارسات الفعالة في مجالات العمل الرئيسية. ومن المتوقع أن تسمح الندوة أيضاً بتحديد الأنشطة الممكنة للمتابعة في مجال البحث وبناء القدرات والتعاون التقني في إطار النتيجة المشتركة للبرنامج والميزانية في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ بشأن الاقتصاد غير المنظم. ومن المزمع إجراء تشاور داخل المكتب، يشارك فيه الموظفون في الميدان والمقر، فوراً بعد انعقاد الندوة في ٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر تمهيداً لأعمال المتابعة خلال فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩.
- تحديث الصورة الإحصائية عن الاقتصاد غير المنظم بما في ذلك استخدام وتحليل أحدث البيانات المتاحة في قاعدة بيانات الإحصاءات/ منظمة العمل الدولية.
- تقييم وإدماج أدوات متعددة لمنظمة العمل الدولية تشمل قاعدة بيانات مستكملة عن الأدوات الموجودة وإعداد عدة موحدة للقارئ مكرسة لموضوعات متنوعة.

- مناقشة تفاعلية مركزة حول "تراجع النشاط غير المنظم" خلال المنتدى الآسيوي بشأن النمو والعمالة والعمل اللائق، نظمت في آب/ أغسطس ٢٠٠٧.
- استعراضات قطرية معمقة ووثائق عن الممارسات الجيدة في مختلف مجالات السياسة.

## ثالثاً - عمالة الشباب

٣٢. لعب المكتب دوراً نشطاً في المؤتمر بعنوان الشباب في أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى: من السياسة إلى العمل (روما، ٢١-٢٣ أيار/ مايو ٢٠٠٧)، الذي نظمه البنك الدولي بدعم من قسم التعاون الإنمائي الإيطالي. وضم المؤتمر ممثلين عن الحكومات ومنظمات الشباب من ٢٩ بلداً في أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى وكذلك من كوسوفو. وكان ذلك أول منتدى ينظم على نطاق أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى لمناقشة نتائج وتوصيات تقرير البنك الدولي عن التنمية العالمية لعام ٢٠٠٧، المخصص بكامله لقضايا الشباب، واستنباط أنشطة المتابعة في المنطقة. ودُعي برنامج عمالة الشباب لمنظمة العمل الدولية، بشكل خاص، إلى تقديم المدخلات وصياغة أبعاد المؤتمر المتعلقة بالعمالة. وبالإضافة إلى إلقاء خطاب برنامجي في الجلسة العامة بشأن عمالة الشباب، نظم المكتب ونسق ثلاث دورات موضوعية. وساعد ذلك، من جهة، على ضمان مشاركة الهيئات المكونة لمنظمة العمل الدولية بصفتها متحدثة في دورات عديدة، ومن جهة أخرى، التعبير عن الرسائل السياسية والدروس التي يركز عليها عمل المنظمة في مجال عمالة الشباب وإيصالها إلى الجمهور. وتتجلى هذه الرسائل على نطاق واسع في البيان الختامي للمؤتمر. وتجري مشاورات لتحديد أنشطة معينة لمتابعة العمل المشترك بين منظمة العمل الدولية والبنك الدولي على المستوى القطري.

٣٣. ومنذ بداية عام ٢٠٠٧، كان المكتب يشارك بنشاط في العمل المتصل بالنافذة الموضوعية بشأن "الشباب والعمالة والهجرة"، في صندوق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وأنشأ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الصندوق مع حكومة إسبانيا في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٦ من أجل تسريع الجهود الرامية إلى بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية ودعم إصلاح الأمم المتحدة على المستوى القطري. وتمكن المكتب من خلال مشاركته في فريق رفيع المستوى مشترك بين الوكالات من جعل القضايا الموجودة في صميم برنامج العمل اللائق وبرنامج العمالة العالمي فضلاً عن المجالات الأساسية للخبرة التقنية للمنظمة، تندرج في الاختصاصات التي تسترشد بها مشاريع العروض المقترحة في إطار الصندوق. ويوفر ذلك للمنظمة فرصة قيادة العمل على المستوى القطري وبمهد الطريق في آن معاً لزيادة التنسيق والاتساق بين وكالات الأمم المتحدة حول قضية عمالة الشباب.

٣٤. وتمثل المشاركة في هذه العملية أيضاً خطوة فعلية إلى الأمام نحو تنفيذ الاتفاق الأخير بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة العمل الدولية من أجل تعاون أوثق، لا سيما في مجال عمالة الشباب. ولدعم العمل في الميدان وفي المقر فيما يتعلق بهذه النافذة الموضوعية لصندوق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، أنشأ المكتب من خلال برنامجه لعمالة الشباب، منبراً تفاعلياً عبر شبكة الإنترنت. وعلاوة على إتاحة الوصول السريع إلى وثائق وأدوات وموارد مفيدة ومنظمة حسب البلدان والموضوعات، يوفر المنبر مجالاً حياً ودينامياً لتبادل المعارف والخبرة. وعلى المدى الطويل، ينبغي أن تصبح هذه المبادرة الابتكارية للمنظمة في مجال تقاسم المعارف مجموعة ممارسات كاملة بشأن عمالة الشباب.

## رابعاً - تلبية الاحتياجات الخاصة بأفريقيا

٣٥. نظراً إلى أهمية التلمذة الصناعية بوصفها وسيلة هامة لاكتساب المهارات في الاقتصاد غير المنظم، استهل برنامج بحثي لتعلم الطريقة التي يمكن بها أن تكون النظم التقليدية للتلمذة الصناعية أكثر فعالية في الارتقاء بمهارات الشباب في الاقتصاد غير المنظم وتحسين قابلية التلامذة الصناعيين للاستخدام في الاقتصاد غير المنظم. وقد جمعت حلقة عمل في أيار/ مايو ٢٠٠٧ باحثين وممثلين من بقية الوكالات وموظفين من مشاريع تنمية المهارات ومشاريع التعاون التقني للبرنامج الدولي للقضاء على عمل الأطفال، لمقارنة خبراتهم عن الارتقاء بالتلمذة الصناعية في مختلف أرجاء العالم، ولكن في غرب أفريقيا بصورة أساسية. واتفق المشاركون على بعض التحديات الناشئة فيما يتعلق بالسياسة العامة وعلى السبل العملية الكفيلة باستمرار التعلم بعضهم من بعض. ويجري التخطيط لهذا العمل بالتعاون مع الفريق العامل المعني بالتعاون الدولي لتنمية المهارات.

## تعزيز القدرة التقنية لمنظمة العمل الدولية على تلبية الاحتياجات الخاصة بأفريقيا

٣٦. من أجل تعزيز قدرة المنظمة التقنية والإدارية على دعم الجهود على المستوى القاري والإقليمي والوطني من أجل تلبية الاحتياجات الخاصة بأفريقيا، اعتمد قطاع العمالة عددا من الخطوات تشمل حلقة عمل نظمها قطاع العمالة في دكار في حزيران/يونيه ٢٠٠٦، بالاشتراك مع المكتب الإقليمي لأفريقيا ومع المتخصصين في مجال العمالة في أفريقيا التابعين للمنظمة.

٣٧. ولرصد التقدم المحرز في القرارات وخطة العمل المشتركة التي اتفق عليها في الاجتماع المذكور، عقد في جنيف في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، اجتماع بعنوان "خلوة اختتام فترة السنتين: دعم منظمة العمل الدولية لأفريقيا في مجال العمالة". واستعرض هذا الاجتماع الذي ضم المدير الإقليمي ومسؤولين آخرين من المكتب الإقليمي، حالة تنفيذ البرامج والأنشطة الرئيسية المشتركة المتفق عليها في اجتماع دكار ("مصروفة دكار") وناقش بعمق أربعة مجالات مختارة، ألا وهي: "١" إدارة الطلب المتزايد على خدمات منظمة العمل الدولية والتوقعات إزاءها؛ "٢" البحث التحليلي والسياسي؛ "٣" تعبئة الموارد؛ "٤" الاقتصاد غير المنظم. واستعرض الاجتماع كذلك التعاون بين منظمة العمل الدولية والاتحاد الأفريقي في سياق ثلاث مبادرات من الاتحاد الأفريقي يدعمها حاليا قطاع العمالة، وهي: المنتدى الإقليمي الأفريقي للعمالة؛ إطار سياسة العمالة بالاعتماد على الجماعات الاقتصادية الإقليمية؛ الاقتصاد غير المنظم.

٣٨. وتم تكريس جزء كبير من الاجتماع لاستعراض دعم البرامج القطرية للعمل اللائق في مجال العمالة في عدد من البلدان وكيفية تعزيز هذا الدعم استجابة لاستنتاجات الاجتماع الإقليمي الأفريقي من أجل تعزيز برنامج العمل اللائق في أفريقيا للفترة ٢٠٠٧-٢٠١٥.

جنيف، ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧.

وثيقة مقدمة للاطلاع.

## الملحق

متابعة الإرشاد الصادر عن لجنة العمالة والسياسة الاجتماعية  
(منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦)<sup>1</sup>

بند جدول الأعمال: الإرشاد / القرارات*	المتابعة
<b>بيئة الأعمال وقانون العمل والمنشآت الصغيرة وبالغة الصغر (GB.297/ESP/1)</b>	
<ul style="list-style-type: none"> <li>■ استحداث "برنامج بحث واسع النطاق مشترك بين القطاعات" وتقديم الإرشاد للهيئات المكونة في هذا المجال، والتركيز على "مجال الفوز المتبادل".</li> <li>■ فيما يتعلق بالتعاون مع البنك الدولي بشأن القياس وتحديد خصائص نوعية قانون العمل، اتفق أعضاء اللجنة على أن أي تعاون مع المؤسسات الأخرى ينبغي أن يتم استناداً إلى موقف مميز وواضح لمنظمة العمل الدولية.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>■ وضع مشروع خطة بحثية. تركز الخطة على ثلاث دعائم تعتبر جزءاً من "مجال الفوز المتبادل": تمثيل أفضل وتنظيم أفضل (التشديد على الحماية الاجتماعية) وإنفاذ أفضل. يجري إعداد مجموعة من دراسات الحالة توثق الخبرات من جنوب آسيا وأفريقيا وشيلي وبيرو وإكوادور ونيوزيلندا.</li> <li>■ من المرتقب التعاون مع القطاعات الأولى والثالث والرابع وتمت إقامة الاتصالات في هذا الصدد. ويوجد فريق استشاري مشترك بين القطاعات.</li> <li>■ استهل عمل مشترك مع مكتب الأنشطة الخاصة بأصحاب العمل ومكتب الأنشطة الخاصة بالعمال. ويشمل العمل بناء القدرات لمنظمات أصحاب العمل والبحث المشترك مع العمال. والهدف الإجمالي من العمل المشترك مع مكتب الأنشطة الخاصة بالعمال هو توثيق الاستراتيجيات التعاونية لمنظمات العمال، التي وصلت بنجاح إلى المنشآت الصغيرة والمتوسطة (المنظمة وغير المنظمة) ومواطن القوة والضعف فيها، وبموجب أي إطار قانوني ومؤسسي يتم أداء الوظائف التمثيلية بشكل أكثر فعالية. ويستهل بحث مقارن يشمل أصلاً ١٦ بلداً (في أفريقيا وآسيا والأمريكتين وأوروبا).</li> <li>■ أنشئت فرقة عمل داخلية تحت إشراف إدارة العمالة لدراسة منهجية "مزاولة الأعمال" ولتقييم سبل العمل البديلة.</li> </ul>
<b>استراتيجيات وممارسات من أجل تفتيش العمل (GB.297/ESP/3)</b>	
<b>نقطة يتخذ قرار بشأنها:</b>	
<ul style="list-style-type: none"> <li>■ أوصت اللجنة مجلس الإدارة بدعوة المكتب إلى استنباط وتقييم وتنفيذ استراتيجية لدعم تحديث تفتيش العمل وتنشيطه بالتعاون دولي حسب الاقتضاء من أجل تحقيق هذه الأهداف.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>■ وضع مشروع خطة عمل عقب اجتماع مجلس الإدارة في آذار/مارس ٢٠٠٧. وتشمل هذه الخطة الترويج والدعوة وبناء القدرات والتدريب وإدارة المشاريع والنتائج الفورية المشتركة لتعزيز تفتيش العمل وإعداد التقارير الداخلية والتقييم.</li> <li>■ نظمت في باكستان حلقة عمل ثلاثية بشأن تفتيش العمل بهدف المساعدة على تعزيز نظام تفتيش العمل في إقليم البنجاب.</li> <li>■ سيتم إعداد ورقة معلومات تقنية أساسية تسمى "مدونة السلوك الأخلاقية والمهنية لمفتشي العمل"، بالتعاون مع الرابطة الدولية لتفتيش العمل ووحدة أخرى تابعة لمنظمة العمل الدولية بهدف تعزيز الشفافية والإدارة السديدة.</li> <li>■ أجرى برنامج العمل المأمون وبرنامج الحوار الاجتماعي مشاورات تمهيدية حول مشروع نموذج لأنشطة المراجعة التي دعي إليها في النتائج المشتركة.</li> <li>■ عقد مؤتمر دولي كبير في مدينة دوسلدورف للتعلم في مناقشة قضايا تفتيش العمل والإدارة السديدة في إطار البرامج القطرية للعمل اللائق.</li> </ul>

<sup>1</sup> أُرجى تقديم الوثيقة GB.297/ESP/2 ("المفاوضة الجماعية وبرنامج العمل اللائق") من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ إلى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧. وأُرجى تقديم الوثيقة GB.297ESP/5 ("برنامج العمل اللائق في أوراق استراتيجية الحد من الفقر: أحدث التطورات") من آذار/مارس ٢٠٠٧ إلى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧.

المتابعة	بند جدول الأعمال: الإرشاد / القرارات*
<ul style="list-style-type: none"> <li>■ نظمت حلقتا عمل دوليتان لمعالجة وظائف تفتيش العمل والتدريب وكذلك إدارة سلاسل التوريد.</li> <li>■ تم القيام بأول تحليل لبوابة تفتيش العمل العالمية بالتعاون مع إدارة الاتصالات.</li> <li>■ تم إنجاز أدوات تدريبية لتفتيش العمل في قطاعي الزراعة والبناء، باعتبارها جزءا من النظام المتكامل للتدريب في مجال تفتيش العمل بالتعاون مع مكتب منظمة العمل الدولية في تورينو. وتم كذلك إصدار دليل لمفتشي العمل والمعامل، يستخدم لتدريب مفتشي العمل فيما يتعلق بالوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز وتخفيف وقعه كجزء من وظائفهم التنظيمية وخدماتهم الاستشارية.</li> </ul>	<p align="center"><b>عمالة الشباب (GB.297/ESP/4)</b></p>
<ul style="list-style-type: none"> <li>■ إطار التعاون بين منظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بشأن عمالة الشباب في اتحاد نهر مانو (غينيا وليبيريا وسيراليون) وكوت ديفوار.</li> <li>■ مشاركة نشطة في العملية المتعلقة بالنافذة الموضوعية "الشباب والعمالة والهجرة" لصندوق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، مع التركيز على إدماج أفضل لخصيصة الهجرة و عمالة الشباب.</li> <li>■ تقديم مساعدة لسيلوفينيا بصددها رئاستها للاتحاد الأوروبي (الأشهر الستة الأولى من سنة ٢٠٠٨)، ستركز على عمالة الشباب بوصفها واحدا من مجالات الأولوية الأساسية (اجتماع ثلاثي للخبراء، لوبيانا، ٦-٧ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٧).</li> <li>■ مساهمات تقنية جوهرية في مؤتمر البنك الدولي المعنون "الشباب في أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى: من السياسة إلى العمل" (روما، أيار/ مايو ٢٠٠٧).</li> <li>■ وضع برنامج بحث على نطاق القطاعات في مجال عمالة الشباب.</li> <li>■ استهلال البحث واستمراره فيما يتعلق بالمجالات التالية: الترتيبات التعاقدية ونتائج عمالة الشباب؛ السياسات القطاعية واتجاهات عمالة الشباب في شيلي؛ أوجه الترابط بين عمل الأطفال و عمالة الشباب في البرازيل (مشترك مع البرنامج الدولي للقضاء على عمل الأطفال)؛ الدروس المستفادة من أفضل الممارسات في مبادرات تنظيم المشاريع/القطاع الخاص في خلق عمالة الشباب واستدامتها.</li> <li>■ استهلال مشاريع جديدة لتكنولوجيا الاتصالات وجعلها قابلة للتشغيل.</li> <li>■ انظر أيضا آخر المستجدات في تنفيذ برنامج العمالة العالمي، في الوثيقتين GB.298/ESP/1 و GB.300/ESP/4.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>■ اتفاق عام بشأن طرائق عمل برنامج عمالة الشباب إلى جانب ضرورة استمرار أنشطته وفقا لقرار مؤتمر العمل الدولي لعام ٢٠٠٥ وخطة عمله.</li> <li>■ ينبغي أن يوسع برنامج عمالة الشباب قاعدة معارفه، بما في ذلك في مجالات الأولوية المقترحة (السياسات الاقتصادية لتوسيع العمالة والمهارات والتكنولوجيا والقابلية للاستخدام وتنمية المنشآت وسياسات سوق العمل ومؤسساتها: الإدارة السديدة والتمكين ورأس المال المؤسسي).</li> <li>■ ينبغي أن يستحدث برنامج عمالة الشباب آليات لرصد وتقييم أثر السياسات والصكوك بشأن نتائج عمالة الشباب.</li> <li>■ ينبغي أن يشارك برنامج عمالة الشباب في تقييم أثر عمل المكتب في مجال عمالة الشباب.</li> </ul>
<ul style="list-style-type: none"> <li>■ كانت واحدة من الوثائق الأربع التي ناقشتها اللجنة في دورتها المنعقدة في آذار/ مارس ٢٠٠٧، مقدمة للاطلاع (آخر المستجدات عن تنفيذ برنامج العمالة العالمي)، وتضمنت واحدة منها نقطة يتخذ قرار بشأنها (الأجور) وكانت الوثيقتان الباقيتان للنقاش والاسترشاد. وكانت هاتان الأخيرتان تتضمنان أجزاء لخصت المجالات التي يطلب فيها الإرشاد من اللجنة (المهارات) أو تشير إلى الدروس المستفادة وسبل المضي قدما (الاقتصاد غير المنظم).</li> <li>■ كانت واحدة من الوثائق الخمس المقدمة إلى اللجنة في دورتها المنعقدة في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٧، مقدمة للاطلاع (آخر المستجدات عن تنفيذ برنامج العمالة العالمي)، وتضمنت واحدة منها نقطة يتخذ قرار بشأنها (الصندوق الاستئماني العالمي للتضامن الاجتماعي)، وكانت الوثائق الثلاث الباقية للنقاش والاسترشاد وتضمنت أجزاء تتعلق بالتنفيذ والفجوات المعرفية التي تم تحديدها (الإشراف على تنفيذ برنامج العمالة العالمي) والدروس المستفادة وسبل المضي قدما (أوراق استراتيجيات الحد من الفقر) والعمل المقترح للمستقبل (المفاوضة الجماعية).</li> </ul>	<p align="center"><b>تنفيذ القرارات الماضية التي اتخذتها لجنة العمالة والسياسة الاجتماعية (GB.297/ESP/5)</b></p> <p align="center"><b>نقطة يتخذ قرار بشأنها:</b></p> <ul style="list-style-type: none"> <li>■ أوصت اللجنة مجلس الإدارة بأن يطلب من المكتب ما يلي:</li> <li>■ إيلاء الاعتبار الواجب، في إعداد الوثائق وتقديمها إلى اللجنة للنظر فيها، إلى تحديد المجالات التي تتطلب إرشاداتها و/أو تتضمن نقاطا يتخذ قرار بشأنها ؛</li> <li>■ إعداد تقرير عن التقدم الذي تم إحرازه في إنفاذ الإرشاد العام للجنة، في كل دورة تعقدها لجنة العمالة والسياسة الاجتماعية في كل دورة تعقد في تشرين الثاني/نوفمبر.</li> </ul>

■ يشكل هذا الجدول استجابة لطلب استعراض التقدم في دورة تشرين الثاني/نوفمبر للجنة.

### تنفيذ البرامج القطرية للعمل اللائق: القائمة المرجعية لمجالات السياسة العامة بشأن الحماية الاجتماعية (GB.297/ESP/7)

■ توافق واسع النطاق للآراء على أن الحماية الاجتماعية تعد عنصراً حيوياً للعمل اللائق، ووضع التقرير أساساً متيناً لعمل المكتب في المستقبل، بما في ذلك أدوات مكيفة بشكل أفضل.

■ استهلكت في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ مشاريع لتنفيذ الحملة العالمية بشأن الضمان الاجتماعي وتوفير التغطية للجميع في جمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا. وعقدت الحكومة الفرنسية في آذار/مارس ٢٠٠٧ في باريس، مؤتمراً دولياً رفيع المستوى بشأن الحماية الصحية في البلدان النامية: كسر الحلقة المفرغة للمرض والفقير. وتم إعداد مشروع وثيقة حول استراتيجية منظمة العمل الدولية نحو حصول الجميع على الرعاية الصحية، باعتبارها مساهمة في المناقشات، ووزعت على الهيئات المكونة بغية إجراء مشاورات عالمية بشأنها. وتم إصدار وثيقة بحثية حول "الحق في الضمان الاجتماعي والتنمية الوطنية"، في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧. وتمت مناقشة وثيقة حول "النمو والعمالة والحماية الاجتماعية: استراتيجيته للنمو المتوازن في اقتصاد السوق العالمي"، خلال اجتماع وزاري غير رسمي لوزراء العمل والشؤون الاجتماعية أثناء مؤتمر العمل الدولي لعام ٢٠٠٧. وتقوم إدارة الضمان الاجتماعي باستحداث أداة لوضع النماذج الكمية تمكن البلدان من تقييم تكاليف حزمة ضمان اجتماعي دنيا.

■ تم إحراز تقدم في المشروعين المشتركين بشأن ظروف العمل في أوروبا وآسيا. أولاً، تم البحث في التغييرات الطارئة على ظروف العمل والعمالة، بالتعاون وثيق مع المفوضية الأوروبية، عبر ٢٧ بلداً عضواً في الاتحاد الأوروبي بالإضافة إلى كرواتيا. وتم استهلال مشروع مماثل بالنسبة لآسيا والمحيط الهادئ مع تركيز شديد على آثار العولمة وإلغاء الضوابط. وقدمت النتائج في حلقة عمل نظمت في شباط/فبراير ٢٠٠٧.

■ فيما يتعلق بالتقدم المحرز في مجال فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز وعالم العمل، عقد اجتماع في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ في تورينو مع ممثلين من المنظمة الدولية لأصحاب العمل والمنظمة الإقليمية الأفريقية للاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة من ثمانية بلدان في إقليم أفريقيا وكذلك مع العديد من كبريات الجهات المانحة. وكان هدف الاجتماع تعزيز تنفيذ الاتفاق العالمي للمنظمة الإقليمية الأفريقية للاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة بشأن فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز.

■ اعتمد وزراء الصحة من الاتحاد الأوروبي ومن ١٦ بلداً غير أعضاء في الاتحاد الأوروبي "إعلان بريمن بشأن المسؤولية والشراكة - التعاون معاً لمكافحة فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز"، أثناء مؤتمر نظمته الحكومة الألمانية في آذار/مارس ٢٠٠٧، يعترف صراحة بأهمية مدونة الممارسات بشأن فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز وعالم العمل، الصادرة عن مكتب العمل الدولي.

■ استهل مشروع حول هجرة اليد العاملة مولته إدارة التنمية الدولية. ويشمل المشروع العمل بشأن: (أ) تحديث وتوسيع قاعدة البيانات المتعلقة بالهجرة الدولية لليد العاملة؛ (ب) تحديث وتوسيع مجموعة الممارسات الجيدة المرفقة بوثيقة منظمة العمل الدولية بشأن الإطار متعدد الأطراف؛ (ج) عمل تحضيرية لدورة تدريبية بشأن السياسات المتعلقة بهجرة اليد العاملة، عقدت في تورينو في نيسان/أبريل؛ (د) عمل تحضيرية لاختبار الوحدة المتعلقة بإحصاءات هجرة اليد العاملة، التي يزمع إدراجها في الدراسات الاستقصائية عن الأسر المعيشية. وأنجزت دراسات وطنية " لاختبار الممارسات" بشأن التمييز وسبل الوصول إلى الاستخدام في السويد وفرنسا، وقدمت إلى الحكومة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ و آذار/مارس ٢٠٠٧ على التوالي. وأستهل موقع على الإنترنت بشأن المساواة والتمييز والإدماج فيما يتعلق بالعمال المهاجرين والعمال الوافدين، على العنوان التالي:

<http://www.ilo.org/public/english/protection/migrant/equality>

وصدر المنشور بعنوان الإدماج في أوروبا: دليل للعاملين في المجال.

عقدت في موسكو في كانون الثاني/ ديسمبر ٢٠٠٦ حلقة عمل إقليمية ثلاثية بشأن سياسات هجرة اليد العاملة في الاتحاد الروسي وبلدان رابطة الدول المستقلة. ونشرت الطبعة الروسية للدليل المشترك بين منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومنظمة العمل الدولية والمنظمة الدولية للهجرة بشأن وضع سياسات فعالة لهجرة اليد العاملة في بلدان الأصل وبلدان المقصد. واستهل مشروع بناء القدرات التقنية بدعم من الاتحاد الأوروبي، وعنوانه "نحو شراكات مستدامة من أجل إدارة فعالة لهجرة اليد العاملة في الاتحاد الروسي والقوقاز وآسيا الوسطى".

نظمت حلقة عمل حول سياسات الحماية الاجتماعية واستراتيجياتها، بالتعاون مع المكتب الإقليمي لأفريقيا في القاهرة في شباط/ فبراير ٢٠٠٧، للنظر في أفضل طريقة يمكن بها للمكتب أن يتصدى للحماية الاجتماعية في البرامج القطرية للعمل اللائق في أفريقيا.

### الأجور عبر العالم: التطورات والتحديات (BG.298/ESP/2)

#### نقطة يتخذ قرار بشأنها:

تم اتخاذ خطوات لإصدار تقرير منتظم عن اتجاهات الأجور والتطورات الطارئة على السياسات عبر العالم. وأجريت مشاورات مع القطاع ٢ وإدارة الإدماج لتقييم توافر البيانات ذات الصلة بالأجور في منظمة العمل الدولية.

تم إنشاء شبكة للمتخصصين في مسائل الأجور في أمريكا اللاتينية، بالتعاون مع المكاتب الميدانية المتخصصة، وسيجري قريباً إنشاء شبكات مماثلة في آسيا وأفريقيا.

طلب إجراء دراسات قطرية لجمع البيانات المتعلقة بالمشورات الرئيسية للأجر والدخل واليات تحديد الأجر السائدة وأنظمة الدفع وسياسات الأجور.

قدم إلى المفوضية الأوروبية التماساً للتنميط، مشروع بحث موجه إلى السياسة العامة عن الحد الأدنى للأجور في ٢٧ بلداً عضواً في الاتحاد الأوروبي.

أوصت اللجنة مجلس الإدارة، بعد أن أقرت بأن الأجور مكون هام من مكونات العمل اللائق وأدركت الفجوات الموجودة في مجال المعرفة فيما يتعلق بقضايا الأجور والدخل، بأن يدعو المكتب إلى أن يضع وينفذ، بالتشاور مع الهيئات المكونة، برنامج عمل يتجلى فيه توافر الموارد وإمكانيات تعبئة هيئات فاعلة أخرى والحاجة إلى بناء شراكات أقوى مع مؤسسات أخرى، يتصدى أصلاً لقضايا الأجر والدخل التالية، باعتبارها أولوية:

- جمع الإحصاءات ونشرها؛
- المساعدة على المستوى القطري، بما في ذلك البرامج القطرية للعمل اللائق؛
- آليات تحديد الأجور والمفاوضة على الأجور؛
- الأجور والإنتاجية والأداء الاقتصادي؛
- فوارق الأجور وأوجه التفاوت فيها.

### قابلية المهارات للتداول (GB.298/ESP/3)

شاركت إدارة خلق فرص العمل وتنمية المهارات في المشاورات من أجل استحداث وثيقة استراتيجية جديدة لمركز البحوث والتوثيق للبلدان الأمريكية بشأن التدريب المهني، التابع للمنظمة، وشاركت في اجتماع لجنته الاستشارية التقنية المنعقد مرتين في السنة (قرطاجنة، كولومبيا، حزيران/ يونيو ٢٠٠٧) بحضور ممثلين من مؤسسات التدريب الوطنية والوزارات ومنظمات العمال ومنظمات أصحاب العمل. التعاون التقني والمالي على إعداد بحوث مرجعية وعقد اجتماع إقليمي حول دور مؤسسات التدريب الوطنية في مجال المهارات والإنتاجية (البرازيل، أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٧). الاتفاق على وسائل العمل للتنسيق والتعاون الجاريين مع المدير الجديد المعين لمركز البحوث والتوثيق للبلدان الأمريكية بشأن التدريب المهني، التابع لمنظمة العمل الدولية.

مشاورات جارية مع مركز تورينو حول مجالات التعاون الموسعة والجديدة استجابة لأولويات البرامج القطرية للعمل اللائق؛ مناقشات تقنية مقرر في نهاية عام ٢٠٠٧ مع موظفي مركز تورينو الجدد في مجال العمالة والتدريب؛ مناقشة بشأن تقسيم العمل وتخطيط العمل ضمن فريق بمساعدة من ميسر تورينو، مقرر في الفترة تشرين الثاني/ نوفمبر - كانون الأول/ ديسمبر.

بدء مناقشات واستمرارها مع ممثلين لأصحاب العمل وللعمال حول إعداد تقرير للمناقشة العامة بشأن "المهارات من أجل الإنتاجية ونمو العمالة والتنمية" (مؤتمر العمل الدولي ٢٠٠٨) لتوضيح أولوية خيارات السياسة العامة للمناقشة ولتبادل الخبرات الدولية.

إعادة تأكيد الالتزام بالتعلم المتواصل (أصحاب العمل) وتنمية الكفاءات والمسارات المهنية (العمال).

التعبير عن الاهتمام بتلقي معلومات متعلقة بخيارات السياسات والخبرات الدولية.

الدعوة إلى تعاون أوثق مع مركز تورينو ومركز البحوث والتوثيق للبلدان الأمريكية بشأن التدريب المهني، التابع لمنظمة العمل الدولية.

التعبير عن الاهتمام بمزيد من العمل بشأن المهارات الأساسية والمنهجيات المعنية وكذلك بشأن الاستراتيجيات المستقبلية لتنمية المهارات.

المتابعة	بند جدول الأعمال: الإرشاد / القرارات*
<ul style="list-style-type: none"> <li>■ طلب إجراء دراسات حالة وطنية عن الاستراتيجيات المستقبلية لتنمية المهارات ودور الحوار الاجتماعي وآخر المستجدات عن أثره.</li> <li>■ تشمل أولويات البحث لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ عملاً مشتركاً مع سائر الوكالات الإنمائية والمانحة لتحديد عوامل النجاح في تصميم وتنفيذ نهج لتحسين التدريب القائم على الكفاءات وإقرار التدريب الأساسي والتقني السابق وتحسين منهجيات تقييم الأثر لتقييم أثرها على العمالة (الأطر الوطنية للمؤهلات والارتقاء بالتلمذة الصناعية التقليدية وأساليب لإدماج المهارات الأساسية في مقررات المؤسسات التدريبية).</li> </ul>	<p align="center"><b>الاقتصاد غير المنظم (GB.298/ESP/4)</b></p>
<ul style="list-style-type: none"> <li>■ تجري الاستعدادات والمشاورات للندوة الإقليمية حول الاقتصاد غير المنظم: التمكين من الانتقال إلى الاقتصاد المنظم، في الفترة ٢٧-٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧. والهدف الإجمالي للندوة هو تقاسم المعارف والخبرات المتعلقة بالممارسات الجيدة ومختلف النهج المستنبطة للتمكين من الانتقال إلى الاقتصاد المنظم. وستكون الندوة بمثابة ملتقى لاستعراض تقني ثلاثي للسياسات والبرامج والممارسات الفعالة في مجالات العمل الرئيسية. ومن المتوقع أن تحدد مزيداً من أنشطة المتابعة الممكنة في مجال البحث وبناء القدرات والتعاون التقني في إطار النتيجة المشتركة للبرنامج والميزانية للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ المتعلقة بالاقتصاد غير المنظم. ومن المزمع إجراء مشاورات داخل المكتب يشارك فيها الموظفون في الميدان والمقر، فوراً بعد انعقاد الندوة في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر تمهيداً لعمل المتابعة خلال فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>■ تأييد واسع النطاق للنهج المتكاملة لدعم الاقتصاد المنظم مع مراعاة تنوع الأوضاع القطرية.</li> <li>■ إعادة تأكيد الهدفين التوأمين لقرار مؤتمر العمل الدولي لعام ٢٠٠٢، المتمثلين في الحفاظ على إمكانيات توليد العمالة وتوسيع نطاق الحماية.</li> </ul>
<ul style="list-style-type: none"> <li>■ تحديث الصورة الإحصائية عن الاقتصاد غير المنظم بما في ذلك استخدام وتحليل أحدث البيانات المتاحة في قاعدة بيانات مكتب الإحصاءات.</li> </ul>	
<ul style="list-style-type: none"> <li>■ تقييم وإدماج عدة أدوات لمنظمة العمل الدولية تشمل قاعدة بيانات محدثة عن الأدوات الموجودة وإعداد عدة موحدة للقارئ مكرسة لموضوعات متنوعة.</li> </ul>	
<ul style="list-style-type: none"> <li>■ مناقشة تفاعلية مركزة حول "تراجع الأنشطة غير المنظمة" في المنتدى الآسيوي بشأن النمو والعمالة والعمل اللائق المنعقد في آب/أغسطس ٢٠٠٧.</li> </ul>	
<ul style="list-style-type: none"> <li>■ استعراضات قطرية معمقة وإعداد وثائق عن الممارسات الجيدة في مختلف مجالات السياسة.</li> </ul>	
<ul style="list-style-type: none"> <li>■ تقديم دعم للبرامج القطرية للعمل اللائق من خلال استنباط نهج متكاملة وتطبيقها.</li> </ul>	
<p align="right">* توسم البنود التي تتضمن نقطة يتخذ قرار بشأنها بهذا الوسم. أما بقية البنود الواردة هنا فلنقاش والاسترشاد.</p>	